مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد مئة وستة عشر – نيسان ٢٠٢١

الهجرة اللبنانية

اقترن تاريخ لبنان منذ نشأته بظاهرة الهجرة التي شكّلت جسر عبور للبنانين من حدود وطنهم الصغير جغرافيًا، إلى جهات العالم الأربع حيث يندر أن نجد بلادًا لم يصل إليها مغتربونا ويُنشئوا فيها جالية واسعة وحضورًا فاعلًا على مختلف الصعد، حتى بات أبناء وطننا يتبوّؤون مناصب اجتماعية وأكاديمية وسياسية وتجارية في عدد كبير من الدول.

بفضل ذلك، تجاوز بلد الأرز حدوده الجغرافية والديموغرافية بأضعاف، وأصبح يمتلك رصيدًا لا يُستهان به من الكفاءات بما يساعده على تعزيز روابط الصداقة مع دول الاغتراب ودعم قضاياه في المحافل الديبلوماسية، إلى جانب العامل الاقتصادي المتمثّل في استثمارات المغتربين والأموال التي يرسلونها إلى ذويهم.

غير أنّ للهجرة جانبًا سلبيًّا شديد الخطورة يكمن في نزيف الطاقة البشرية والقدرات العلمية والمهنية التي نفقدها باستمرارٍ مع مغادرة نسبة غير قليلة من شبابنا من دون نيّة للعودة. وقد أدت الأزمات الأخيرة التي عصفت بنا، ولا سيّما الضائقة الاقتصادية الخانقة وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين والانفجار الكارثي في مرفأ بيروت، إلى ارتفاع عدد المهاجرين نتيجة تقلُّص سوق العمل والشعور باليأس وعدم الاطمئنان.

وإذا كان من الطبيعي أن يلجأ الشاب إلى أي وسيلة متوافرة لبناء مستقبله وتأمين مقوّمات الاستمرار وتحقيق الطموحات، فلا بد من أن يترافق هذا الحرص على المصلحة الشخصية مع حرص موازٍ على البلد الأم، باعتبار أنّ الإنسان يُقاس بوفائه لأصله تمامًا كما يُقاس بإنجازاته في الحياة. وفي حين أنّ المغترب يبقى متعلّقًا بعائلته التي أنجبته وربّته، فلا يجب أن يغيب عن ذهنه أنّ بلده ومجتمعه هما العائلة الكبرى التي احتضنته أيام الطفولة والمراهقة وأعطته الهويّة والفكر والذكريات ولحظات السعادة، وعليه بالتالي أن يضع العودة نصب عينيه، وأن يسخّر إمكاناته لتكون عامل تغيير إيجابي في الوطن متى سنحت الفرصة.

ليس لبنان أول دولة تواجه أزمات حادة وتحديات مفصلية، وكذلك ليست المرحلة الحالية، رغم كل ما حملته من صعوبات، أسوأ ما شهده تاريخنا الحديث. وعلى هذا الأساس، ينبغي أن يبقى الأمل حيًّا في نفوسنا، كنا مقيمين أو مغتربين، وأن يظل إيماننا ببلادنا راسخًا قويًّا، لأنّ عزائم الشعوب تجعل المستحيل ممكنًا، وهي التي ستتيح لنا استرجاع موقع لبنان الطبيعي كمنارةٍ للحضارة والعلم والتقدم.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين — أ.د. عصام مبارك — أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب — العميد (ر.م.) نزار عبد القادر — أ.د. ملحم نجم

رئيس التحرير: أ.د. عصام مبارك

سكرتيرة التحرير: الرقيب كرستينا عباس

تدقيق لغوي: ميراي شاهين دغمان
شادي مهنا

إخراج وتنفيذ: غدير صبح الطفيلي

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة c.v. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بواسطة Microsoft Word وأن يكون حجم المقال ما بين ٦٠٠٠ و٦٥٠٠ كلمة.

٧- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٨- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع: www.lebarmy.gov.lb www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف: ١٧٠١

العنوان الإلكتروني : tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb

السعر : ٥٠٠٠ ليرة لبنانية.

الاشتراك السنوي : في لبنان: ١٠٠,٠٠٠ ليرة لبنانية. *
في الخارج: ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *

الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».

التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.

* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـات

العدد مئة وستة عشر – نيسان ٢٠٢١

غاز لبنان ثروة وطنية وسط صراع جيوبوليتيكي عميق

النقيب الطيار حسن صفا ٥-٢٩

ملخصات ٣٠-٣٢

غاز لبنان ثروة وطنية وسط صراع جيوبوليتيكي عميق

النقيب الطيار حسن صفا *

المقدمة

شغلت ثروة لبنان النفطية، وبالأخص الغاز الطبيعي، حيزًا كبيرًا من اهتمام مجمل اللبنانيين على مدى العقد الأخير. واختلفت التكهنات بحجم هذه الثروة، وتوالت فصول الأحلام من أن لبنان سيدخل الغنى من بابه الواسع وأن مشكلاتنا آيلة للاندثار، في حين ذهب البعض إلى الهجوم على طريقة استغلال هذه الثروة وهي لا تزال في الأغوار.

* ضابط في الجيش اللبناني

فلنكبّر الصورة قليلًا ونتساءل من بعيد، وهنا يمكننا أن ننطلق من شقَّين أساسيَّين في التساؤل: داخلي وخارجي. في الشق الأول، وأخذًا بعين الاعتبار حالة لبنان الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهشة، هل ستتمكن هذه الثروة، إن وجدت وتم استخراجها، من إصلاح البلد على المستويات الثلاثة؟ أما الشق الثاني، فإننا على يقين بأن الشرق الأوسط ككل، وشرق المتوسط بشكلٍ خاص له ثقل جيوبوليتيكي وجيواستراتيجي لا يمكن إغفاله حتى في المشاريع الداخلية. والحقيقة أن طرق إمداد أوروبا بالغاز

يشكل أحد أهم أوجه الصراع الجيوبوليتيكي المحتدم، لذا قد يكون محتمًا علينا أن نجد مكانًا لنا في الخارطة الغازية المزدحمة أصلًا، والخاضعة لحساباتٍ دقيقة تتعلق بالأمن القومي للقوى الكبرى.

إنّ الاستغلال الصحيح لهذه الثروة لا بد أن يترافق مع دراسة متوسط المخزون النفطي والغازي (كونه من شبه المستحيل تحديد الكميات الموجودة بشكلٍ دقيق قبل إجراء مسح شامل، وهو مكلف على الصعيدَين المالي والزمني)، وتحديد عائداته السنوية، ومن ثم احتساب الكميات التي يمكن تصديرها، ليصار بعدها إلى تحديد مدى جدوى هذه الثروة الحقيقية.

لكن ذلك لا يكفي، فمما لا شك فيه أنّ موارد الطاقة تُعدّ نعمة هذه المنطقة ونقمتها، وبالتالي فإنّ إغفال البُعد الخارجي كفيل بأن يوقعنا في فخ التمني من دون الوصول إلى تحقيق الآمال. وعليه، لا بد لنا أن نحدد إمكاناتنا في استخدام مواردنا محليًا، ومن ثم عرض خياراتنا للتصدير، في ظل منطقة حساسة وعلى ضوء مشروع قائم على خارطة خطوط نقل معقدة تمس الأمن القومي لدولٍ كثيرة.

أولًا: الثروة النفطية في لبنان

يعود الحديث عن الثروة النفطية في لبنان إلى زمن طويل جدًا. فلطالما سمعنا أن سهل البقاع يطفو على مخزون كبير من مواد الطاقة الأحفورية، كما سمعنا مرارًا عن أكثر من منطقة من المرجح أن تحوي آبارًا نفطية. إلا أن الإعلان الصريح الذي أصدرته وزارة الطاقة اللبنانية في العام ٢٠١٢ بأن المسح الزلزالي الثلاثي الأبعاد يُنذر بوجود كميات ضخمة من الغاز الطبيعي في المياه الاقتصادية الخالصة وخاصة جنوب البلاد، وضع قطار رحلة لبنان نحو استكشاف ثروته على سكة التطبيق العملي للمرة الأولى.

أهمية حقول الغاز في الجنوب اللبناني: تبيّن الدراسات والمسوحات الجيولوجية أن حقول الغاز الجنوبية هي الأهم والأكثر احتواء لكميات الغاز التي يمكن الاستفادة منها تجاريًا. وبالتالي فإن الفروقات الحدودية الصغيرة والممتدة

على مسافات كبيرة، تؤدي إلى خسارة أو ربح مساحات غير صغيرة نسبيًا، وهو الأمر الذي دفع العدو إلى المطالبة بحصةٍ كبيرة هي من حق لبنان.

ثانيًا: عوائد الثروة الموجودة

إن العوائد من الثروة النفطية اللبنانية تختلف باختلاف المصادر. فقد ورد في جريدة الأخبار في العام ٢٠١٧ أن عوائد الثروة النفطية تقدر بحوالى ١٦٥ مليار دولار للغاز و٩٠ مليارًا للنفط بين عامَي ٢٠٢٠ و٢٠٣٩ [١]. في حين أشارت الوكالة الوطنية للإعلام أن الرقم يتراوح بين ٣٠٠ مليار و٩٦٠ مليار بأفضل الأحوال[٢]. الحقيقة أن الرقم الدقيق غير مهم طالما أن الرقم الأكثر تداولًا والأكثر واقعية، حوالى الـ ٢٠٠ مليار دولار، يَعِدُ بإمكان الاستفادة التجارية من المخزون.

وإذا ما تمكّن لبنان من المضي قدمًا بمشروع الاستفادة من هذه الثروة، فإنه سيحصل على ما يزيد عن ٥ مليارات دولار سنويًا على مدى عشرين عامًا، إضافة إلى توافر كلفة استيراد المحروقات للكهرباء التي لا تقل عن ٣ مليارات دولار سنويًا[٣]، ما يسهم في معالجة أزمة الدين العام المزمنة التي تتحمل الخسارة السنوية في قطاع الكهرباء جزءًا كبيرًا منه، وتحقيق التنمية في مختلف القطاعات لا سيما الصحة والتعليم والبنى التحتية.

إن آخر الأرقام المتوافرة حول حجم الدين العام اللبناني تشير إلى أنه بلغ حوالى ٩١ مليار دولار أميركي بنهاية العام ٢٠١٩ [٤]، وخدمة هذا الدين تبلغ حوالى ٣ مليارات دولار سنويًا. في معادلة حسابية بسيطة، إن خدمة الدين والكهرباء

١- "١٦٤ مليار دولار احتياطي الغاز في لبنان"، جريدة الأخبار، ١ آب ٢٠١٧
https//:al-akhbar.com/Finance_Markets235713/

٢- هدى زبيب، "اكتشاف الغاز سيغير مسار لبنان من بلد مديون الى بلد نفطي"، الوكالة الوطنية للإعلام، ١٦ تشرين الأول ٢٠١٨
nna-leb.gov.lb/ar/١٤/http://nna-leb.gov.lb/ar/show-report

٣- إبراهيم محمد، "هل يستغل لبنان نفطه على الطريقة السعودية أم النرويجية؟"، موقع دويتشه فيله DW، ١ آذار ٢٠٢٠
www.dw.com

٤- عبد الحفيظ الصاوي، «هكذا سقط لبنان في أزمة الديون... فماذا عن الحلول؟»، موقع قناة الجزيرة، ٤ آذار ٢٠٢٠
Www.aljazeera.net

في لبنان تستنزف الخزانة سنويًا بما يقارب الـ٦ مليارات دولارات (٣ مليارات لخدمة الدين، ٣ مليارات لمواد تشغيل معامل الكهرباء). وفي حال تمكّن لبنان من استخراج غازه وتشغيل معامل الكهرباء عليه، فإنه تلقائيًا سوف يخفّض هذا الرقم إلى النصف، مع عوائد تصل إلى حوالى ٥ مليارات سنوية نتيجة التصدير كما سبق وأشرنا. وهنا لا بد من الوقوف على نقطة جوهرية هي كيفية الاستفادة من هذه العوائد، حيث من الممكن بكل بساطة أن يتم توجيهها نحو سداد خدمة الدين مع سداد ما يقارب المليارَي دولار سنويًا من أصل الدين العام، وأما الاستفادة من هذه العوائد لخلق استثمارات أخرى فتسهم في إدخال أموال إلى البلاد تكون كفيلة بالقيام بالغاية ذاتها.

لكن استعمال هذه العوائد بشكلٍ مباشر في معالجة أزمة الديون يُعدّ خطأً استراتيجيًا لن يحل الأزمة الاقتصادية اللبنانية بشكلٍ جذري، بل سيسهم بالتقليل من وطأتها فقط عبر تقليل الدين العام مرحليًا، وبالتالي سيعود هذا الرقم للارتفاع بمجرد التوقف عن تصدير الغاز. فهذا المورد الواعد بعائداته هو مورد غير متجدد، وبالتالي فإنه سيؤمّن الأرباح لفترةٍ زمنية محددة مهما طالت. ناهيك عن أن هذه الثروة هي حق للشعب اللبناني بأجياله الحالية والقادمة، وبالتالي فإن استخدامه بهذه الطريقة حاليًا سيكون حرمانًا للأجيال القادمة من حق من حقوقهم. وعليه، يبقى خيار استثمار هذه الثروة في خلق استثمارات أخرى هو الخيار الأمثل لما يؤمّنه من التنوع في الاقتصاد وعدم اعتماده على مورد وحيد (وهو أحد الأخطاء القاتلة في الاقتصاد اللبناني الحالي الذي يقوم على الخدمات السياحية والمصرفية بشكلٍ شبه مطلق)، ولما يؤمّنه من استمرارية على صعيد العوائد المالية حتى بعد نضوب الغاز، وبالتالي ضمان حقوق الشعب اللبناني لفترةٍ أطول، وحماية للاقتصاد عبر تنويعه.

لذلك لا بد من إنشاء صندوق سيادي خارج حسابات وموازنات الدولة، يعتمد على الشفافية والنزاهة، لاستثمار عوائد الغاز بشكلٍ غير مباشر في الاقتصاد اللبناني، من دون دخولها في حسابات وموازنات الدولة مباشرة. وتأتي أهمية

هذا الصندوق السيادي في التقليل من الأثر السلبي الذي يمكن أن يلحقه الفساد الداخلي بهذه الثروة، وبخاصةٍ بعد تحركات الشارع في ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ (ما عُرف بثورة تشرين) والتي لا نزال نشهد تبعاتها التي انعكست جوًا من عدم الثقة بأي مشروع داخلي.

وفي سياق متصل بالدين العام، فإن تخلف لبنان مؤخرًا عن سداد سنداته أسهم في تعميق أزمته الاقتصادية، وفي زيادة حاجته إلى سيولة مالية بالعملة الصعبة على المدى القصير. ومن هذا المنطلق كانت حاجة لبنان إلى مؤتمر المانحين الذي يتم الحديث عنه بموازاة المبادرة الفرنسية الأخيرة، ومؤتمر سيدر الذي تجمدت مفاعيله، إضافة إلى مساعدة (قروض) صندوق النقد الدولي الذي لم يصل إلى خواتيم مفيدة حتى اللحظة بعد توقّف المفاوضات لعدة اعتبارات. لكن كل هذه المساعدات لن تزيد الوضع الاقتصادي إلا تدهورًا في حال عدم استعمالها في استثمارات إنتاجية.

وتشكل السندات الحكومية (اليوروبوند) حوالى ٩٤٪ من حجم الدين[٥]، واللافت هو أنه لوحظ إقبال على شراء هذه السندات بـ٦٠–٦٥ سنت للدولار الواحد أملًا بإعادة هيكلة الدين عبر المفاوضات ليستردوها ٨٠–٨٥ سنت للدولار، محققين ربحًا عاليًا يقدّر بـ٤٠٪ خلال فترة زمنية قصيرة[٦]. لكن مخاطر تعثّر الدولة اللبنانية عن السداد مجددًا عالية، فهل غامر هؤلاء فعلًا؟ الحقيقة هي أن الدائنين يمكن أن يستحصلوا على أحكام دولية لحجز جزء من عائدات الغاز المستقبلية، وهو ما حصل مع العديد من الدول التي أعادت هيكلة ديونها السيادية، أو من خلال وضع اليد على أصول الدولة من أملاك عامة، وهو ما تم الحديث عنه مؤخرًا عبر مشاريع الخصخصة وبيع أملاك الدولة، والتي ستؤدي إلى تأجيل الأزمة بدل معالجتها مع خسارة لبنان لحقوق أجياله القادمة من الأملاك العامة.

٥- عبد الحفيظ الصاوي، م.س.

٦- مهدي قانصو، "عين الدائنين على عائدات الغاز المستقبلية"، موقع جريدة الجمهورية، ٢٨ شباط ٢٠٢٠ www.aljoumhouria.com

أمام هذا الواقع، فإن من مصلحة لبنان أن يستخدم القروض والمساعدات التي قد يستحصل عليها من الدول المانحة أو صندوق النقد الدولي للإسراع في عملية استخراج الغاز وتصديره، والاستفادة من عائداته في مشاريع استثمارية يمكن من خلالها تحقيق اقتصاد متوازن قادر على الوفاء بديونه من دون التنازل عن أرباحه في الغاز. وهو ما يحمي أيضًا احتياط الذهب اللبناني وأملاك الدولة العامة، ويؤسس لاقتصاد منتج قائم على مجموعة واسعة من القطاعات الإنتاجية المساهمة. ويجب أن يترافق هذا المسار مع مفاوضات لبنانية صعبة مع الدائنين لإعادة جدولة الديون، من دون اللجوء إلى بيع أملاك الدولة العامة أو التصرف بالذهب رهنًا أو بيعًا، أو التنازل عن عائدات الغاز المستقبلية.

أما على صعيد العجز في قطاع الكهرباء، فإن توجه لبنان نحو اعتماد توليد الكهرباء باستخدام الغاز الطبيعي، وهو الجزء الأكثر توافرًا في مياهه، بدلًا من الديزل، سيوفر على الاقتصاد اللبناني أولًا العجز السنوي في هذا القطاع الذي يتخطى المليارَين ونصف المليار دولار[٧]، كما سينعكس إيجابيًا على البيئة كونه أقل تلويثًا بأشواط. وتجدر الإشارة إلى ازدياد عدد الدول التي تستعمل الغاز الطبيعي وفق تقارير البنك الدولي بنسبة ٣ إلى ٤٪[٨] سنويًا نظرًا لما يوفره هذا الخيار على الاقتصاد والبيئة. كما يوفر هذا الاتجاه فرصة أن يتحول لبنان من بلد لا ينتج احتياجاته كافة من الكهرباء، إلى بلد مصدر للطاقة الكهربائية إلى المنطقة باستخدام موقعه المربوط بشبكة المنطقة الكهربائية[٩].

وهنا يمكن الاستفادة من تجربة مصر التي تتجه نحو الاعتماد أكثر على إنتاج الكهرباء عبر الغاز الطبيعي، إلى جانب اهتمامها بالطاقة المتجددة، على حساب الإنتاج التقليدي عبر الفيول الذي يُعدّ أكثر كلفة. وعلى هذا الصعيد تشير

٧- f. William Engdahl, "Will Lebanon be the next energy war?", 14 february 2018 www.williamenngdahl.com

٨- علي حمود، «الغاز لإنتاج الكهرباء ثروة لبنان المستقبلية: لماذا التأخير في بناء المعامل الملائمة»، ٧ آب ٢٠١٧. moc.dasitkile.www//:sptth

٩- هدى زبيب، م.س.

Fitch solutions في دراسة تحت عنوان Egypt power report أن مصر، وعلى الرغم من التزايد الكبير في طلبها على الطاقة الكهربائية، سوف تتمكن من تحقيق فائض في الطاقة الكهربائية المنتجة القابلة للتصدير في السنوات القليلة المقبلة، وفق الدراسة التي تناولت مستقبل هذا القطاع في مصر حتى العام ٢٠٢٩[١٠].

ثالثًا: خيارات تصدير الغاز اللبناني

يحول دون استخراج لبنان واستفادته من ثروته النفطية مجموعة من المعوقات، كما يزداد الشك في الجدوى الاقتصادية الحقيقية لهذه الثروة مع مرور الوقت بخاصةٍ مع التوجه العالمي المتنامي للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية أو الرياح أو المياه. إنما فلنفرض أنه حين يتمكن لبنان حقًا من البدء عمليًا باستخراج موارده، سيكون الغاز لا يزال محافظًا على أهميته الحالية. ولنفرض أن الكميات الموجودة في المياه اللبنانية تكفي للاستهلاك المحلي مع مخزون إضافي يصح التفكير باستعماله للتجارة الخارجية. ولنفرض أن لبنان بدأ فعلًا بعمليات الحفر والاستخراج وباتت كميات الغاز الجاهزة للتصدير متوافرة؛ ما هي الآليات التي يمكن للبنان أن يستخدمها لتصدير غازه؟

الحقيقة هي أن الخيارات الأساسية لتصدير الغاز بالمجمل ليست عديدة، وتكاد تنحصر بين ثلاث خيارات: التصدير برًا، بحرًا عبر الأنابيب، أو عبر ناقلات الغاز المخصصة. وبعيدًا عن التكلفة التي قد تفرضها كل من هذه الخيارات، ما هو المتاح للبنان بينها؟

١- خيارات التصدير برًا

إن وجود العدو «الإسرائيلي» على الحدود الجنوبية للبنان يحصر خيار الأخير

١٠- Egypt Power Report 2020, "fitch solutions, 2020" www.fitchsolutions.com

بتصدير غازه برًا بالجمهورية العربية السورية التي تشاركه الحدود الشمالية والشرقية. وبالتالي، فإن هذا التوجه لا بد أن يأخذ في الاعتبار خطوط أنابيب الغاز السورية أو التي تمر عبر أراضيها، أو مشاريع الخطوط التي قد تمر من هناك مستقبلًا. وفي سوريا مجموعة من خطوط الغاز والمشاريع التي قد تفي بهذا الغرض وأهمها: الخط الإيراني السوري، خط الغاز القطري التركي، وخط الغاز العربي.

أ- الخط الإيراني السوري

بدأت إيران، صاحبة ثاني أكبر احتياط غاز في العالم بعد روسيا، مفاوضات مع الجانبَين العراقي والسوري في بدايات العام ٢٠١٠ لمد خط غاز ينطلق من إيران وصولًا إلى سوريا ولبنان عبر الأراضي العراقية. لكن الهدف الإيراني النهائي من المشروع هو إيصال غازها إلى تركيا ومنها إلى أوروبا. وقد تم الوصول إلى اتفاق بين الأطراف الثلاثة في العام ٢٠١١ لإنشاء الخط بتكلفة ١٠ مليارات دولار، إلى أن تم التوقيع على الاتفاق النهائي في العام ٢٠١٣ على الرغم من استمرار الأزمة السورية. غير أن مسار الأحداث في الأزمة السورية يحول دون إتمام هذا المشروع حتى يومنا هذا.

ب- خط الغاز القطري التركي

تُعد قطر ثالث أكبر دولة من حيث احتياط الغاز، وهي في سعي دائم إلى إيصال هذا الغاز إلى تركيا، حليفتها الإقليمية الأساسية، بغية الدخول إلى الأسواق الأوروبية والحفاظ على أمن الطاقة لها. من هنا كان مشروع خط الغاز القطري التركي الذي يمر بالأراضي السورية. وقد تم الحديث عن مفاوضات قطرية سورية تركية لإنشاء هذا الخط في العام ٢٠٠٩، لكن سوريا رفضت الموضوع لاعتباراتٍ تتعلق بحليفيها الرئيسَين روسيا وإيران، وهما في الوقت عينه المنافسَين الأساسيَين لقطر على صعيد الغاز. وبالتالي فإن هذا المشروع بدوره لم يتم تحقيقه على الأرض حتى تاريخ كتابة هذا المقال، إلا أنه لا شك لدينا أنه لم يغب لحظة عن التخطيط الجيوبوليتيكي لكل من قطر وتركيا لما يحمله

من أهمية استراتيجية، ومن هنا يمكننا القول إنه يمكن أن يكون أحد الخيارات المتاحة للبنان عبر وصل غازه بهذا الخط في حال تبدلت موازين القوى في الأزمة السورية وأدت الظروف لصالح السماح بالخط القطري التركي بأن يُبصر النور.

ج- خط الغاز العربي

على عكس الخطَين الإيراني السوري والقطري التركي الذين لا يزالان خططًا غير مكتملة على أرض الواقع، فإن خط الغاز العربي موجود على الرغم من الصعوبات والمطبات التي واجهها والتي تعيق بشكلٍ مستمر عمله بالشكل المطلوب. وقد تم الاتفاق على إنشاء هذا الخط في العام ٢٠٠٠، والذي يمتد من مصر وصولًا إلى تركيا عبورًا بالأردن وسوريا ولبنان. خط الغاز هذا كان من المفترض أن يضع الغاز العربي في السوق الأوروبية عبر وصله بخط نابوكو[١١]. وقد أُنجزت مراحله بالفعل وهو موجود على أرض الواقع، لكن للواقع أيضًا روايته الخاصة، فحالُ العالم العربي، وهو بعيد كل البعد عن الصدفة كون الأحداث المؤثرة في استراتيجيات الدول تكاد لا تحصل بالصدف على الإطلاق، جعل من هذا الخط مجموعة من الأنابيب الممدودة وغير القادرة على الإمداد بالغاز، وهو الغاية منه. حيث تعرّض لمجموعةٍ من الهجمات منذ اندلاع ما سمي بالربيع العربي، كان أبرزها في مصر ابتداء من العام ٢٠١١، وسوريا التي سجلت آخر اعتداء على هذا الخط ليل ٢٤ آب ٢٠٢٠ [١٢].

بناء عليه، لا يبدو أن لدى لبنان حاليًا سوى خط الغاز العربي كخط نقل للغاز الطبيعي والذي يمكن أن يتم إيصال الغاز اللبناني إليه كونه يمتد في الأراضي اللبنانية، وكون مدينة حمص السورية والقريبة من الحدود اللبنانية تُعد محطة رئيسية فيه. غير أنه لا يمكن للبنان بنظرنا أن يربط آماله بالكامل على هذا الخط نسبة إلى المخاطر الكبيرة الناتجة عن حالة عدم الاستقرار التي

١١- مشروع «نابوكو»: تمّ التوقيع عليه في أنقرة في العام ٢٠٠٩، لربط الغاز من آسيا الوسطى عبر بحر قزوين ثم أذربيجان فتركيا ليصل إلى النمسا.

١٢- "ما هو خط الغاز العربي الذي انفجر في سوريا اليوم؟"، موقع النهار الإلكتروني، ٢٤ آب ٢٠٢٠
https//:www.annaharar.com/arabic/economy/oil24082020/

تشهدها المناطق التي يمر بها، حيث تعرّض لمجموعةٍ من الهجمات أدت إلى تعطيل عمله في العديد من المرات. فلبنان يراهن على غازه للخروج من أزمته الاقتصادية المزمنة، وبالتالي، فإن أي توقف لتصدير غازه في المستقبل، ولو كان مؤقتًا، سيكون له ارتدادات كارثية على عملية النهوض الاقتصادي نظرًا لهشاشة وضعه. أما باقي الخطوط فلا تزال مشاريع تحتاج إلى توافق سياسي إقليمي ودولي وتلاقي استراتيجيات ومصالح دول متعددة ليتحولوا إلى أنابيب موجودة على أرض الواقع. من هنا، نرى أن خيار تصدير الغاز عبر البر هو أحد الخيارات المتاحة، وتحديدًا عبر خط الغاز العربي، لكنه بحاجةٍ لدراسة اقتصادية دقيقة تنطلق من تحليل سياسي للقوى الفاعلة لمعرفة استقرار الخطة، ودراسة للاستراتيجيات الكبرى التي تتحكم بالمنطقة.

٢-خيارات التصدير بحرًا

لدى لبنان واجهة بحرية على امتداد حدوده الغربية، وتتوسط هذه الواجهة الساحل الشرقي للبحر المتوسط، الموقع الذي بدوره أعطى هذا البلد الصغير الحجم، عبر مرفأَي بيروت وطرابلس، أهمية جيوبوليتيكية كبيرة. وتؤدي الواجهة البحرية لأي بلد دورًا فاعلًا في ما خص تصريف إنتاجه من الغاز الطبيعي، وبطبيعة الحال يمكن للبنان أن يستفيد من حدوده البحرية للتفكير بتصدير إنتاجه من الغاز عبر هذه الوسيلة. هنا لا بد من الإشارة إلى أن التصدير عبر البحر يمكن أن يتم من خلال طريقتَين: أنابيب وخطوط غاز بحرية، أو ناقلات الغاز البحرية.

في ما خص خيار أنابيب الغاز، لا يمكن للبنان أن يقوم بمد أنابيبه الخاصة منفردًا، أولًا لأنه مشروع مكلف جدًا ولا قدرة للبنان على الشروع به، وثانيًا لأن موقع لبنان البعيد نسبيًا عن أقرب أسواق الطاقة الكبرى له وهي أوروبا، يحتم على أي مشروع من هذا النوع أن يمر في مياه غيره من الدول. وبالتالي يصبح لزامًا على لبنان أن يفتش عن موقع له في الأنابيب القريبة منه إذا ما أخذ القرار بأن يصدر إنتاجه عن طريق البحر.

وتم توقيع الاتفاق النهائي بين وزراء طاقة اليونان و»إسرائيل» وقبرص في

كانون الثاني ٢٠٢٠ الذي يهدف إلى قرار استثماري نهائي في العام ٢٠٢٢ وإكمال إنشاء خط الأنابيب بحلول العام ٢٠٢٥ [١٣]. وعلى هذا الأساس تم تأسيس منتدى غاز المتوسط في العام ٢٠١٩ الذي يشترك فيه مصر، قبرص، اليونان، إيطاليا، الأردن، السلطة الفلسطينية، و «إسرائيل»، والذي تم تحويله إلى منظمة إقليمية مقرها القاهرة في أيلول ٢٠٢٠. تهدف هذه المنظمة إلى احترام حقوق الأعضاء بشأن مواردهم الطبيعية، بما يتفق مع القانون الدولي، ويؤمّن احتياجات الأعضاء من الطاقة لصالح رفاهية شعوبهم[١٤]. بمعنى آخر، فإننا يمكن أن نكون نشهد على ولادة منظمة شبيهة بأوبيك تتحكم بإنتاج غاز المنطقة وأسعاره مع ما يعنيه ذلك من إمكان استغلالها سياسيًا واستراتيجيًا. ما يعني لبنان هو أنه بحكم العداء مع «إسرائيل» أصبح واقعًا خارج هذا الإطار ولا يمكن له أن يستفيد وفق الحسابات الحالية من المشروع.

على ضوء ما سبق، ليس لدى لبنان خيار للاستفادة من تصريف إنتاجه من الغاز الطبيعي عن طريق خطوط الغاز الموجودة أو المطروحة حاليًا في البحر المتوسط، وبالتالي فإنه يمسي لزامًا عليه أن يتجه نحو أنابيب أخرى أو خيار النقل عبر ناقلات الغاز من مرافئه إذا ما قرر البقاء على خيار التصدير من البحر.

تجدر الإشارة هنا إلى أن لبنان يحاول التوصل إلى اتفاق ثنائي مع قبرص بخصوص نقل وتصدير إنتاجهما من الغاز، وهو ما كان فحوى لقاء وزراء خارجية وطاقة البلدَين في نيسان ٢٠١٩ [١٥]. في المقلب الآخر من سعي لبنان إلى تأمين خطوط نقل الغاز بنفسه، قد يتبدل القدر لصالحه إن تبيّن أن كميات الغاز الموجودة هي فعلًا بالضخامة التي نأملها. ففي هذه الحالة، قد يجد لبنان من هو مستعد لمد أنابيب وخطوط الغاز للاستفادة من هذه الثروة، بخاصةٍ في القارة الأوروبية التي تضع نفسها في تحدٍّ دائم مع نفسها للتخلص من عقدة

١٣- ماهر الخطيب، «غاز المتوسط: خفايا الصراع المحتدم سياسيًا وعسكريًا على أكثر من جبهة»، موقع النشرة اللإخباري، ١٣ كانون الثاني ٢٠٢٠ www.elnashra.com

١٤- "تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة إقليمية مقرها القاهرة"، موقع سكاي نيوز عربية، ٢١ أيلول ٢٠٢٠ www.skynewsarabia.com

١٥- "اتفاق بين لبنان وقبرص على تسريع المحادثات لابرام اتفاقات حول النفط"، موقع فرانس ٢٤، ١١ نيسان ٢٠١٩ com.france24.www

الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي. وهذا بالتحديد ما يمكن قراءته في إعلان فرنسا عن إمكان اللجوء إلى مد أربعة أنابيب ضخمة لنقل الغاز اللبناني إلى فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وبريطانيا[١٦]، لكن كل ذلك بالطبع يبقى رهنًا بالكميات التي سيتم اكتشافها ومدى قدرتها على الوفاء بحاجات هذه الدول. يأتي كل هذا في سياق محاولة لبنان إيجاد الحلول الكفيلة بتصدير غازه عبر البحر في حال تم استخراجه فعلًا، فخارطة خطوط الغاز البرية في المنطقة معقدة للغاية، وتخضع لرحمة الأطراف المتحكمة بالأزمات التي رافقت المنطقة عبر مختلف الحقبات التاريخية، والتي لا يبدو أنها ستفارقها في المدى المنظور.

إذا ما استقر لبنان على خيار نقل غازه بحرًا، ولم يتسنَّ له فرصة إيصاله إلى خطوط نقل الغاز البحرية، فإنه بالإمكان دائمًا اللجوء إلى خيار الناقلات. والحقيقة هي أن هذا الخيار يُعدّ الأسهل والأكثر براغماتية، نظرًا إلى أنه لا يشترط وجود بنى تحتية معقدة كتلك التي تتطلبها الأنابيب، غير أن لبنان سيكون عليه أن يعمل على إيجاد معمل لتسييل الغاز بغية نقله بهذه الوسيلة. لكن خيار نقل الغاز عبر الناقلات سيضع لبنان أمام سؤال جوهري: هل يستطيع بلد يعاني ما يعانيه لبنان على الصعيد الاقتصادي من شراء ناقلات معقدة ومكلفة؟ وعلى الرغم من بداهة هذا التساؤل المشروع، فإن الحلول البديلة الأخرى بديهية بدورها؛ حيث يمكن للبنان أن يقوم باستئجار الناقلات أو رمي عبء نقل الغاز على الدولة المستوردة مع حسم كلفة النقل من الثمن الإجمالي للحمولة. كما أن التوجه العالمي المتزايد نحو الطاقة المتجددة، وتقليص الدول لاعتمادها على مختلف مواد النفط والغاز، يجعل الناقلات الخيار الأكثر واقعية لأنه يُعطي مستخدمه هامش مناورة على وقف إمداداته إذا ما تبيّن أنه لم يعد مجديًا اقتصاديًا، ومن دون الحاجة إلى خسارة ما يكون قد استثمره في البنية التحتية للأنابيب.

وفي هذا السياق يأتي انفجار مرفأ بيروت وتبعاته على الاقتصاد اللبناني وإمكان تصدير الغاز. فهو يُعدّ من أهم المرافئ على الحوض الشرقي للبحر المتوسط نظرًا لموقعه وعلاقاته القوية مع عشرات الموانئ العالمية، ويُعدّ بوابة

١٦- إبراهيم محمد، م.س.

العالم العربي البحرية على هذا الحوض. لكن الانفجار الأخير عطّل عمل المرفأ ما سيكون له تبعات كبيرة على صعيد مكانته العربية، وبخاصةٍ مع موجة التطبيع الأخيرة حيث يشكل مرفأ حيفا بديلًا واقعيًا عن مرفأ بيروت، نظرًا لقربه وتمتعه بخصائص مشابهة، وشبكة المواصلات البرية التي تنوي «إسرائيل» إقامتها لربط الساحل الفلسطيني بالعمق العربي. وعليه، إن انعكاس الانفجار على تصدير الغاز اللبناني بحرًا سيكون كبيرًا لما يحتاجه من إعادة بناء لإعادته إلى قدرته السابقة. فالتقييم الأولي الذي أنجزته مجموعة البنك الدولي، يُظهر حاجة لبنان الملحة إلى تمويل عاجل بمتوسط مليارَي دولار لتغطية الأضرار المباشرة وإعادة الإعمار للتشغيل. كما بلغ متوسط الخسائر في الأصول المادية ٤,٢ مليار دولار والخسائر الاقتصادية بنحو ٣,٢ مليار دولار. في حين يرجح أن يتعدى إجمالي الخسائر المباشرة عتبة الـ١٠ مليار دولار بعد مسح المباني والأضرار على الممتلكات[١٧]. إنّ هذه الخسائر العظيمة ستترك أثرها من دون شك على إمكان لبنان لتصدير غازه بالدرجة الأولى، ومن الاستفادة من العوائد تاليًا لما تحمّله الاقتصاد اللبناني من خسائر على إثره.

رابعًا: البعد الجيوبوليتيكي لصراع الغاز

تقع منطقة الشرق الأوسط عمومًا وشرق المتوسط خصوصًا في بقعة جغرافية تتمتع بثقلٍ جيوبوليتيكي كبير. وقد أعطت هذه الأهمية الجيوبوليتيكية دولًا صغيرة جغرافيًا دورًا جيوبوليتيكيًا ضخمًا كان في معظم الأحيان أكبر من قدرتها على استيعابه أو اللعب ضمن شروطه، ما تترجم مشاكل داخلية وإقليمية، أو نظمًا سياسية عصية على التطور السياسي لتلحق بباقي الدول المتقدمة.

ما يهمنا مناقشته تاليًا هو عنصر موارد الطاقة، وبالأخص الغاز، ودوره في الصيغة الجيوبوليتيكية التي صبغت المنطقة. حيث ينعكس الواقع الجيوبوليتيكي في طموحات الدول وحساباتها الجيواستراتيجية، ويمكن تصنيفها ضمن خانتَين: دول كبرى تعمل وفق استراتيجيات ذات توجهات عالمية، ودول المنطقة التي

١٧- علي زين الدين، «البنك الدولي: متوسط خسائر انفجار بيروت يتعدى ٧,٤ مليار دولار»، جريدة الشرق الأوسط، ١ أيلول ٢٠٢٠ www.aawsat.com

تحاول أن تجد لنفسها مكانًا في الصراع بين الاستراتيجيات الكبرى لتصريف إنتاجها وتحقيق مصالحها القومية.

١-خطوط الغاز أهم حلقات الاستراتيجيات الكبرى

تُدرك روسيا أهمية وضعها المتقدم على مستوى الغاز، فحصّتها من إنتاج الغاز في العالم تبلغ ٦٧٪[١٨]. وهي تُعدّ المورد الأول لهذه المادة لأوروبا، فقد وصلت حصة غازبروم في السوق الأوروبية إلى الثلث في العام ٢٠١٥ [١٩]. وبناء عليه، عملت منذ العام ٢٠٠١ على توسيع اتفاقيات الغاز مع أوروبا، وزيادة اعتماد الأخيرة على الغاز الروسي هو الطريق لكسر الهيمنة السياسية للولايات المتحدة على أوروبا الغربية، وبالتالي تصبح هذه المسألة قضية أمن قومي روسي وضرورة جيوبوليتيكية لها. وهو ما يتماشى مع النهج الذي قدّمته روسيا لأمن الطاقة في لقاء الثماني الكبار في سان بطرسبورغ في العام ٢٠٠٦ والقائم على الاعتماد المتبادل بين مورّدي الغاز ومستهلكيه، انطلاقًا من حاجة أوروبا للغاز الروسي، واعتماد الاقتصاد الروسي عليه.

وعليه، عملت روسيا على إنشاء خطوط إمداد أوروبا بالغاز، والتي كان أبرزها خط السيل الشمالي North Stream الذي يتجه عبر بحر البلطيق نحو ألمانيا، وبواسطته يُنقل الغاز الروسي إلى كل من الدنمارك، وهولندا، وبلجيكا، وخط «السيل الجنوبي South Stream لنقل الغاز إلى جنوب أوروبا ووسطها عبر البحر الأسود وبلغاريا.

في المقابل، يشكل البحر المتوسط الحلقة الأخيرة من مشاريع إيصال النفط والغاز الآسيوي والشرق أوسطي إلى أوروبا، وبخاصةٍ بعد الاكتشافات النفطية الجديدة على الساحل الشرقي للمتوسط. إنّ من شأن هذه المشاريع أن تشكّل تهديدًا لتحكّم روسيا بالغاز الأوروبي، وما يعنيه ذلك من فقدان أحد أهم أدوات التأثير الاستراتيجية التي تمتلكها تجاه أوروبا.

١٨- جورج الخوري، "السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان"، الدفاع الوطني اللبناني، ع ١٠٥، اليرزة، تموز ٢٠١٨، ص ١٠.

١٩- كمال ديب، لعنة قايين حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٥٨.

في المقابل، تقوم الأسس الاقتصادية للاستراتيجيات الأميركية، بشكلٍ أساسي على حماية مصادر الطاقة وإبقائها تحت سيطرتها ونفوذها، إضافة إلى التحكم بالممرات البحرية والبرية التي تشكل أساس الحركة التجارية العالمية وخطوط نقل مواد الطاقة.

ويُعدّ الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي الدافع الأهم للولايات المتحدة للبحث عن بدائل له لتحقيق هدفَين أساسيَين: الأول يتمثل بحرمان روسيا من التحكم بأوروبا، وبالتالي حيازتها على ملف يمكن لها من خلاله الضغط لتمرير مشاريعها أو توسيع نفوذها. أما الثاني فيكمن في استكمال سيطرة الولايات المتحدة على مصادر وخطوط نقل الغاز.

وقد تبلورت هذه المحاولات عن طريق العمل على مشروع خط أنابيب نقل النفط (باكو–تبليسي–جيهان)، الذي يبدأ في أذربيجان ويمر عبر جورجيا وصولًا إلى تركيا[٢٠]، والذي تترجم بتوقيع إعلان أنقرة[٢١] في تشرين الأول ١٩٩٨. من هنا يرى بريجينسكي أنّ قطع العلاقات بين جورجيا وروسيا ستكون من نتائجه كسر الاحتكار الروسي للغاز الأوروبي[٢٢]. وفي السياق عينه، تحرّكت أوروبا ومن خلفها الولايات المتحدة، وولّدت فكرة مشروع خط «نابوكو» الذي تمّ التوقيع عليه في أنقرة في العام ٢٠٠٩، لربط الغاز من آسيا الوسطى عبر بحر قزوين ثم أذربيجان فتركيا ليصل إلى النمسا بعيدًا عن أراضي روسيا.

٢– الصراع الجيوبوليتيكي ينعكس أزمات إقليمية

حين يتحرك اللاعبون الجيوبوليتيكيون وفق استراتيجياتهم ذات الطابع العالمي، غالبًا ما ينعكس ذلك أزمات محلية وصراعات إقليمية بين دول تريد أن تحافظ على مصالحها الوطنية في عالم المصالح الكبرى المتشابكة. وتشكل خطوط نقل الغاز أحد أهم مسببات النزاع بين الدول الكبرى وبالتالي فإن

٢٠- فتيحة فرقاني، "الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز دراسة حالة جورجيا"، جامعة دالي إبراهيم كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٠، ص ١٠٠.

٢١- إعلان وقعه كل من تركيا، أذربيجان، أوزبكستان، كازاخستان وجورجيا برعاية أميركية لاعتماد خط باكو-جيهان لنقل نفط قزوين إلى تركيا ومنه إلى أوروبا.

٢٢- زبيغنيو بريجينسكي، رؤية استراتيجية: أميركا والسلطة العالمية، ترجمة فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٠٧-١٠٨.

إسقاطاتها تترجم أزمات محلية وإقليمية. في منطقة الشرق الأوسط، والحوض الشرقي للبحر المتوسط بالتحديد، أي في المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها لبنان، يتجلى الصراع الدولي على مصادر الطاقة وخطوط نقلها في مجموعة من الأزمات. لذلك قد يكون من المفيد أن نأخذ الأزمة السورية لتحليل انعكاس هذا الصراع الدولي في أزمة محلية ذات طابع دولي، وبالتالي العمل على إبعاد لبنان عن ما يشبه إرهاصات هذا الصراع كي لا يمتد إليه، وأزمة شرق المتوسط المستجدة لنرى كيف أسهم هذا النزاع الدولي في أزمة إقليمية.

فإلى جانب ما تملكه من مواد طاقة في أراضيها وبحرها، تُعدّ سوريا الموقع الجغرافي البري الرابط بين الغاز العربي وأوروبا، نظرًا لإمكان الوصول إليها من البحر والبر وقربها من تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي وذات السعي الدائم للانضمام للاتحاد الأوروبي والتي تشارك أوروبا بحدودٍ برية. وبذلك أصبحت سوريا، بحكم موقعها، في وسط بقعة الاهتمام الدولي والإقليمي، وعليها تقاطعت المصالح حينًا وتنافرت أحيانًا. فمن مصلحة الولايات المتحدة كسر الاعتماد الأوروبي الكبير على الغاز الروسي، لكنها تحرص في الوقت عينه أن يكون البديل إما هي نفسها، وإما بلد تتمتع فيه بتأثير في مستوى القرار. وعليه، عملت الولايات المتحدة على تثبيت مصالحها في الأزمة السورية عبر شطرَين: تأمين حقول النفط والغاز الأساسية وإبقائها تحت إشرافها المباشر أو غير المباشر، والتمركز في بقعة جغرافية تسمح لها فرض شروطها وفق مصالحها في حال قيام أي مشاريع نفطية عبر قاعدة التنف التي تمسك الحدود العراقية الأردنية السورية.

أما روسيا، فمصلحتها تكاد تكون في الجانب المضاد تمامًا للمصلحة الأميركية، حيث أنّها تسعى إلى تكريس الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي مع ما يجلبه ذلك من فوائد على الاقتصاد الروسي، وورقة سياسية للضغط على أوروبا في الميادين السياسية. وعليه، فقد عملت روسيا على كل ما من شأنه عرقلة مشاريع نقل الغاز إلى أوروبا عبر سوريا، كما حصل في العام ٢٠٠٩ حين ظهر توجه قطري نحو بناء خط لنقل الغاز منها إلى تركيا مرورًا بسوريا، حيث «يبدو أن روسيا التي لا تريد تقويض مكانتها في أسواق الغاز الأوروبية قد

وضعت العصي في دواليب المشروع وضغطت على الرئيس السوري بشكلٍ كبير لمنعه من التوقيع»[٢٣].

تركيا بدورها لها ما يكفي من المصالح في سوريا لجعلها طرفًا في النزاع. فجلّ الهم التركي هو أن تكون معبرًا اساسيًا للغاز القادم إلى أوروبا، وبالتالي تقاطعت مصالحها مع المصلحة الأوروبية الأميركية في نقل غاز المنطقة عبرها إلى أوروبا، لكنها تباينت معها على الشروط. ففي حين تسعى أوروبا إلى الحرية التامة من الاحتكار الروسي، أو السيطرة الأميركية على صعيد الغاز، ترغب الولايات المتحدة في نقل هذا الاعتماد ليكون عليها بدلًا من روسيا. وهو ما دفعها إلى دعم المقاتلين الأكراد في الشمال السوري، الذين تستعديهم تركيا، وقدّمت لهم مختلف أنواع الدعم الذي وصل إلى حد قريب من إعلان قيام دولة كردية مستقلة، وهو ما تراه تركيا خطرًا على أمنها القومي وبخاصةٍ أنّها تسعى لجعل هذه المنطقة من الشمال السوري منطقة عازلة تستطيع من خلالها تمرير الأنابيب التي ستنقل الغاز القطري إليها.

إلى جانب من ذكرنا من مؤثرين على مشهد الأزمة السورية، لا يمكن أن نغفل مصالح دول أخرى لديها القدرة على التأثير فيها كإيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكيان «الإسرائيلي». وقد ولّدت هذه المصالح المتشابكة، التي جمعت خصومًا تارة وتفرّق حولها حلفاء تارة أخرى، حالة عدم الاستقرار الذي تشهده الأزمة السورية. كما أسهمت في إطالة أمد الصراع وكانت سببًا في عدد من المحطات المهمة على صعيد شبكة نقل الغاز في المنطقة كما حصل في تموز من العام ٢٠١٩، حين تعرضت خطوط برية لنقل الغاز في البادية شرق سوريا إلى «هجوم تخريبي»[٢٤]، والتي سبقها تعرُّض أنابيب غاز أخرى تحت الماء في بانياس للتفجير في حزيران من العام نفسه، وقد وجهت فيه سوريا الاتهام إلى «جهات ترتبط بدول خارجية»[٢٥].

٢٣- "هل تدخّلت روسيا في سوريا من أجل خطوط أنابيب الغاز؟"، موقع أسواق العرب، 18 تشرين الثاني 2018
https//:www.asswak-alarab.com/archives10328/

٢٤- "تخريب خط أنابيب غاز في شرق سوريا"، موقع بي بي سي بالعربية، ١٤ تموز ٢٠١٩
https//:www.bbc.com/arabic/middleeast٤٨٩٨٢٢٥٠-

٢٥- سوريا.. تعطل خط نقل غاز في حمص إثر هجوم، موقع العربية، ١٤ تموز ٢٠١٩
www.alarabiya.net

في موازاة الأزمة السورية، تلك الأزمة المحلية ذات الجذور الدولية، تظهر إلى العلن أزمة شرق المتوسط، كأزمة إقليمية ذات الجذور ذاتها. فكما تؤدي سوريا دور الممر البري الأهم لغاز المنطقة إلى أوروبا ونفطها، فإنّ لموقع الساحل الشرقي للبحر المتوسط الأهمية ذاتها لكن على صعيد خطوط النقل البحري. وانطلاقًا من إدراك تركيا لأهمية موقعها كنقطةٍ بحرية مهمة على الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وكامتدادٍ بري يصل سوريا ومن خلفها العالم العربي الغني بالغاز بأوروبا، فإنّها انطلقت لكسب أكبر قدر من مواد الطاقة الهائلة المكتشفة في البحر المتوسط. وعليه برزت أزمة بين كل من تركيا من جهة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة ثانية، على خلفية ممانعة تركيا لاستكشاف قبرص لموارد الطاقة حولها معتبرة إياها من حقها، في حين أنّها قامت بدورها بإرسال سفن التنقيب إلى المناطق التي يدور حولها النزاع.

كما عمدت تركيا إلى توقيع اتفاقية بحرية مع حكومة فايز السرّاج الليبية في تشرين الثاني ٢٠١٩ [٢٦]، لتوسيع حدودها البحرية في شرق المتوسط حيث تم اكتشاف كميات ضخمة من مواد الطاقة وبخاصةٍ الغاز. لكن الأهمية الجغرافية للمنطقة التي اكتسبتها تركيا وفق الاتفاقية توازي، إنْ لم تفق، أهمية كميات الغاز الموجودة فيها، فهي المنطقة المنوي تمديد خطوط غاز منتدى غاز شرق المتوسط من خلالها. وبالتالي واجهت هذه الخطوة التركية اعتراضات يونانية ومن خلفها أوروبية على النوايا التركية في المنطقة، وهو ما سرّع بدوره في إنجاز اتفاق تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة إقليمية، والاتفاق على مد أنابيب الغاز باعتباره «حصن ضد الاستفزازات التركية»[٢٧].

٣- انعكاس الصراع الجيوبوليتيكي على ملف الغاز اللبناني

في عمق الطموحات القيصرية التي تجتاح السياسات الروسية الحديثة، يشكّل الشاطئ الشرقي للمتوسط مدماكًا اقتصاديًا أساسيًا لـ»روسيا القيصرية». وموقع

٢٦- "خط أنابيب غاز «شرق المتوسط» خير على المتوسطيين أم عامل توتر وتصعيد بين دول المنطقة"، مونت كارلو الدولية، ٢ كانون الثاني ٢٠٢٠ www.mc-doualiya.com

٢٧- "أنبوب غاز المتوسط مشروع ضخم بمزالق ومطبات"، م.س.

لبنان الجيواستراتيجي كممرٍ رئيس لخطوط الغاز التي يمكن أن تغذّي أوروبا مستقبلًا، يهدد التحكم الروسي بسوق الغاز الأوروبي إذا وقع تحت «النفوذ الخطأ»، كما أنّ المنطقة بأكملها تشكل واحة موارد طاقة هائلة، وهو ما وجّه أنظار الشركات الروسية للاستثمار في موارد الطاقة اللبنانية. وبالفعل استطاعت شركة روسنفت الروسية توقيع عقد مع وزارة الطاقة والمياه اللبنانية لتطوير منشآت تخزين النفط في ميناء طرابلس اللبنانية، إضافة إلى مشاركتها في عمليات التنقيب والاستخراج، الأمر الذي يسمح بتعزيز الوجود الروسي في المنطقة على صعيد الطاقة، وهو انعكاس لما صرّح به رئيس «روسنفت» إيغور سيتشين بأنّ «العقد يسمح للشركة بتعزيز وجودها في الشرق الأوسط»[٢٨].

في المقابل، تتبلور أهمية لبنان للولايات المتحدة في شقَين: الأول في فرض الهيمنة الأميركية وزيادة النفوذ في منطقة تحوي الممرات التي يمكن استخدامها لمد أنابيب النفط والغاز، وبخاصة البحرية، والثاني في منع القوى الأخرى، على رأسها روسيا والصين، من ترتيب مكان لها في المعادلة الجيوبوليتيكية الكبرى. يأتي هذا في ظل ضم روسيا للقرم وتثبيت نفوذها في جورجيا، وزيادة مخاوف امتداد هذا النفوذ إلى المياه الدافئة ومنابع النفط وطرق الإمداد العالمي به، مقابل التطويق الاقتصادي والبحري الذي قادته الولايات المتحدة في شرق آسيا وبحر البلطيق والبحر الأسود والخليج العربي لمنع القوى الأوراسية من الوصول إلى طرق الملاحة العالمية.

لذلك وبعد نجاح روسيا في التموضع في سوريا وإدخالها ضمن نفوذها المباشر، تعمل الولايات المتحدة على إنشاء قاعدة أميركية للمراقبة والرد في لبنان، تبدأ من قاعدة حامات وتمتد حتى مدينة جبيل[٢٩]. حيث يؤمّن الوجود الأميركي هناك قوة بحرية وجوية إضافية في المنطقة، مقابل قاعدتَي حميميم وطرطوس اللتَين تمركزت فيهما روسيا في سوريا. إضافة إلى الاستفادة من

٢٨- «لبنان يوقّع مع روسنفت الروسية عقد تطوير منشآت لتخزين النفط»، موقع جريدة العربي الجديد الإلكتروني، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٩، تم الدخول إلى الموقع بتاريخ ٢٧ آذار ٢٠١٩.
www.alaraby.co.uk

٢٩- مرلين وهبة، "الأميركان... إلى البترون در؟"، جريدة الجمهورية، بيروت، ٢٠١٩/٣/١٢

الغاز اللبناني و«الإسرائيلي» الذي يمكن أن يُنقل إلى أوروبا كبديلٍ للغاز الروسي.

على صعيد الأزمات المحلية والإقليمية، قد تشكل أزمتَي سوريا وشرق المتوسط عاملًا إيجابيًا للاستفادة من ملف الغاز اللبناني. فبحكم الاشتباك الدولي الحاصل في سوريا، وفي ظل تشابك المصالح الدولية والإقليمية في الأزمة هناك، خرجت سوريا، على الأقل مرحليًا، من إمكان الاستفادة منها في أي مشاريع غازية مشتركة. وبما أنّ موقع سوريا يُعدّ الحلقة العربية الأخيرة لإيصال الغاز العربي إلى تركيا ومنه إلى أوروبا، فإنّه بإمكان لبنان أن يشكل بديلًا جيواستراتيجيًا مهمًا على هذا الصعيد عبر استغلال موقعه البحري الرابط بين العالم العربي وتركيا، أو أوروبا مباشرة. فعلى الرغم من موجة التطبيع الأخيرة يبقى للبنان، حتى اللحظة، أفضلية على استخدام الساحل الفلسطيني المحتل، إذا ما أحسن الاستفادة من عمقه العربي.

أما أزمة شرق المتوسط، فإنّ الكباش الحاصل بين تركيا وأوروبا، ممثلة بفرنسا، يضع لبنان بين احتمالَين: الاستفادة من هذا الصراع على صعيد الفرص التي قد تنتج من محاولة طرف لإزاحة لبنان عن تأثير الآخر، وهو ما تترجم بالمبادرة الفرنسية لمحاولة لملمة الوضع الداخلي اللبناني، أو الدخول في لعبة المحاور مع طرف من دون الآخر، وهو ما يمكن أن يدفع بلبنان نحو مزيد من التأزم الداخلي. وبما أنّ فحوى الأزمة المشار إليها هو الغاز، يصبح بالإمكان إيجاد دور فعال لملف الغاز اللبناني في المعادلة الأخيرة. فدول شرق المتوسط كلها، ما عدا لبنان وسوريا بسبب أزمتها الداخلية، منخرطة بالأزمة الإقليمية بشكلٍ مباشر، وبالتالي يمكن للبنان، من خلال استغلال موقفه النائي بنفسه عن هذه الأزمة، أن يضمن حقوقه ويدخل في صفقة استراتيجية لاستخراج غازه وتصريفه.

فعلى ضوء أهمية المنطقة على صعيد مواد الطاقة ونقلها، ستسعى الدول إلى حجز مكان لها في قطار المشاريع الموجودة أو المنوي إقامتها، وهنا تكمن فرص لبنان لاقتناص حقوقه ودوره. في هذا السياق تأتي استفادة لبنان من الوساطة الأميركية في المفاوضات مع «إسرائيل» لترسيم الحدود، ما يسهم في حماية حقوقه. وهو ما يمكن أن يُقرأ أيضًا من خطوة وزارة الدفاع الروسية، التي

أتت بالتزامن مع الترحيب اللبناني بمشاركة الشركة الروسية الكبيرة نوفاتك في تطوير موارده، في إعداد إطار شامل للتعاون العسكري مع لبنان، يتضمن تدريبات عسكرية مشتركة بين البلدَين واستعمال روسيا للمرافئ والمطارات اللبنانية. كما يتضمن مجموعة من التبادل الاستخباراتي والتعاون في مجال محاربة الإرهاب والتدريب العسكري. لكن هذا الاتفاق لم يوقع على الرغم من التوصل إلى اتفاق بين الفريقَين الروسي واللبناني[٣٠].

بناء على ما سبق، تبدو مهمة لبنان صعبة في تحديد دوره في هذه البقعة الجغرافية المعقدة، لكنها يمكن أن تكون لصالحه بكل تأكيد إذا ما تمت إدارة الأزمة كما يجب. فمن جهة، يجب العمل على إبعاد ملف الغاز عن المشاريع الاستراتيجية للدول الكبرى، كي لا يصبح نقطة نزاع دولي ما يمكن أن ينعكس مشاكل أمنية داخلية. ومن جهة ثانية، لا بد من تكييف الوضع اللبناني مع مشاريع الغاز في المنطقة وبخاصةٍ البحر المتوسط، مع الحفاظ على العلاقات الإقليمية والدولية مع الدول الصديقة بغية تحويل الأزمة الإقليمية في شرق المتوسط إلى فرصة، بدل أن تكون عاملًا مساهمًا في التأثير على صادراته سلبًا.

الخاتمة

شكلت جغرافيا المنطقة المحيطة بلبنان جوهر أهميتها الجيواستراتيجية من حيث ضرورتها لخطوط نقل الغاز من مصادرها إلى أسواقها الكبرى. وانعكست هذه الأهمية صراعًا جيوبوليتيكيًا بين كبرى الدول، حوّل النعمة الجغرافية إلى نقمة متمثلة بأزماتٍ محلية وإقليمية، لعل أكثرها وضوحًا أزمتَي سوريا وشرق المتوسط. وعليه تحاول دول المنطقة أن تجد دورها في خارطة أنابيب النقل لتصريف إنتاجها أو على الأقل حماية أمنها القومي عبر المشاركة بخطوط النقل، في حين يجد لبنان نفسه مهتمًا بالأمرَين معًا: كيف يصرف إنتاجه إنْ تحقّق، وكيف يحجز مكانه لضمان حقوقه؟

٣٠- f. William Engdahl, “Will Lebanon be the next energy war?”, 14 february 2018 www.williamenngdahl.com

وإذا كان لبنان قد اختار بالفعل تصدير فائض إنتاجه عبر الأنابيب، فعليه أن يأخذ بعين الاعتبار، إلى جانب ما ذكرنا سابقًا، العرض الكبير من الغاز المسال، والمتوافر في الكثير من الموانئ والجاهز للتصدير، فكيف سيتمكن من إقناع زبائنه المستقبليين بالالتزام بنقل الغاز عبر الأنابيب في ظل هذه الوفرة التي تؤمّن للزبون هامش مناورة كبير للحصول على عروض أفضل؟ وإذا ما قرر الاعتماد على الناقلات، كيف سيسيّل غازه لتجهيزه للنقل علمًا أنّ محطات التسييل مكلفة؟

وفي سياق آخر، تشير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أنّ تكاليف إنتاج الطاقة باستعمال الطاقة المتجددة ينخفض سنويًا. انخفضت تكلفة تقنيات الطاقة المتجددة باستخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنسبة ٨٢٪ من ٢٠١٠ حتى تاريخ إصدار التقرير في العام ٢٠١٩ مع توقع بانخفاض متوسط أسعار الطاقة الشمسية الكهروضوئية إلى ٠,٠٣٩ دولار/كيلوواط ساعي في العام ٢٠٢١ بانخفاض يعادل ٤٢٪ مقارنة مع العام ٢٠١٩ وبمعدل أدنى بأكثر من الخمس من أقل المحطات المنافسة العاملة بالوقود الأحفوري تكلفة[٣١]. يفسر هذا الواقع سبب لجوء العديد من الدول نحو الطاقة النظيفة بدلًا من الطاقة المنتجة عبر النفط أو الغاز (الذي لا يزال يُعدّ الأقل تكلفة ماديًا وبيئيًا بين مواد الطاقة الأحفورية). وبالتالي، فإنّه مما لا شك فيه أنّ أهمية مواد الطاقة من نفط وغاز ستبقى في تراجع قد يصبح سريعًا جدًا في أي لحظة نظرًا للتطور التقني الذي قد يخلق بديلًا يسمح بالاستغناء عنها بشكلٍ كامل وبفترةٍ زمنية قصيرة، وهو ما يجب أن يحفّز لبنان على الإسراع في الاستفادة من ثروته بأسرع وقت.

من هنا يمكن لنا القول إنّ الصراع الجيوبوليتيكي في المنطقة يبدو جليًا، كما يبدو أكثر وضوحًا أنّ حروب السيطرة على مواد الطاقة وخطوط نقلها وبالأخص الغاز، هو من الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها هذا الكباش، الذي تقبع في كواليسه صراعات إقليمية ومحلية محدودة. وكون لبنان لا يمتلك

٣١- النتائج الرئيسية لتقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة خلال العام ٢٠١٩، Renewable powergeneration costs in 2019، IRENA، 2019.

القدرة على فرض شروطه في أي صراع إقليمي أو دولي بسبب وضعه الداخلي على الصعيدَين السياسي والاقتصادي، فعليه أن يستفيد من الصراع القائم عبر اقتناص الفرص التي تستجدّ نتيجة التنافس بين الدول الإقليمية والعالمية، والابتعاد عن «تلزيم» قراراته في مجال الغاز لأي طرف خارجي للابتعاد عن إمكان استغلال الأوضاع الداخلية من الأطراف الأخرى لإشعال نزاع دولي عليه بأدواتٍ محلية. فمسار الأزمة السورية لا بد أن يُجبر لبنان على الاتعاظ من أخذ طرف إلى جانب أحد الدول الكبرى في مواجهة الأخرى بشكلٍ جذري وحاسم، وهنا لا بد أن تؤدي خلفية لبنان التاريخية «بين الشرق والغرب» دورها في حمايته من الدخول في فوضى الصراع عليه.

أمام هذه المعطيات مجتمعة لا يسعنا القول إلا أنّ موضوع الغاز اللبناني يتخطى الجانب الاقتصادي البحت، ولا يمكن حسبانه وفق مفهوم الربح والخسارة والجدوى الاقتصادية فحسب، فالمنطقة تُعدّ شبكة معقدة من المصالح الدولية والإقليمية. وبالتالي، فعلى لبنان أن يُعدّ دراسة سياسية جيوبوليتيكية مفصلة في المقام الأول، تترافق مع دراسة اقتصادية، لتحديد مكامن القوة لديه، ثم تحديد هوامش الصراع الكبير التي يمكن له أن يناور ضمنها، بغية الوصول إلى ما يمكن أن يقدّمه ليكون جزء من اللعبة الكبرى ليحفظ حقوقه ويتمكن من استغلال ثرواته من دون أن يشهد صراعًا عليه ويتحوّل إلى بقعة أزمات طويلة الأمد.

المراجع

الكتب العربية والمترجمة:

١– بريجينسكي (زبيغنيو)، رؤية استراتيجية: أميركا والسلطة العالمية، ترجمة فاضل حبتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢.
٢– ديب (كمال)، لعنة قايين حروب الغاز من روسيا وقطر إلى سورية ولبنان، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٨.

الدوريات والمجلات والدراسات:

١– الخوري (جورج)، «السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان»، الدفاع الوطني اللبناني، ع ١٠٥، اليرزة، تموز ٢٠١٨.
٢– فرقاني (فتيحة)، «الصراع الأميركي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز دراسة حالة جورجيا»، جامعة دالي إبراهيم كلية العلوم السياسية والإعلام، رسالة ماجيستير، الجزائر، ٢٠١٠.
٣– وهبة (مرلين)، «الأميركان... إلى البترون در؟»، جريدة الجمهورية، بيروت، ١٢ ٣ ٢٠١٩.
٤– ل.ن.، مجلة الجيش اللبناني، «معًا في مواجهة التحديات»، العدد ٣٥٧، اليرزة، أذار ٢٠١٥.
٥– زين الدين (علي)، «البنك الدولي: متوسط خسائر انفجار بيروت يتعدى ٧,٤ مليار دولار»، جريدة الشرق الأوسط، ١ أيلول ٢٠٢٠.
٦– قانصو (مهدي)، «عين الدائنين على عائدات الغاز المستقبلية»، جريدة الجمهورية، ٢٨ شباط ٢٠٢٠.

المواقع الإلكترونية:

١– محمد (إبراهيم)، "هل يستغل لبنان نفطه على الطريقة السعودية أم النرويجية؟"، موقع دويتشه فيله DW، ١ أذار ٢٠٢٠
www.dw.com
٢– الصاوي (عبد الحفيظ)، "هكذا سقط لبنان في أزمة الديون... فماذا عن الحلول؟"، موقع قناة الجزيرة، ٤ اذار ٢٠٢٠.
www.aljazeera.net
٣– حمود (علي)، "الغاز لإنتاج الكهرباء ثروة لبنان المستقبلية: لماذا التأخير في بناء المعامل الملائمة"، موقع الاقتصاد، ٧ آب ٢٠١٧
www.eliktisad.com
٤– "ما هو خط الغاز العربي الذي انفجر في سوريا اليوم؟"، موقع النهار الإلكتروني، ٢٤ آب ٢٠٢٠
www.annaharar.com
٥– "تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة إقليمية مقرها القاهرة"، موقع سكاي نيوز عربية، ٢١ أيلول ٢٠٢٠
www.skynewsarabia.com

٦– "اتفاق بين لبنان وقبرص على تسريع المحادثات لإبرام اتفاقات حول النفط"، موقع فرانس ٢٤، ١١ نيسان ٢٠١٩
www.france24.com
٧– "هل تدخّلت روسيا في سوريا من أجل خطوط أنابيب الغاز؟"، موقع أسواق العرب، ١٨ تشرين الثاني ٢٠١٨
www.asswak-alarab.com
٨– تخريب" خط أنابيب غاز في شرق سوريا، موقع بي بي سي بالعربية، ١٤ تموز ٢٠١٩
www.bbc.com
٩– "سوريا.. تعطل خط نقل غاز في حمص إثر هجوم"، موقع العربية، ١٤ تموز ٢٠١٩
www.alarabiya.net
١٠– "خط أنابيب غاز "شرق المتوسط " خير على المتوسطيين أم عامل توتر وتصعيد بين دول المنطقة"، مونت كارلو الدولية، ٢ كانون الثاني ٢٠٢٠
www.mc-doualiya.com
١١– "لبنان يوقع مع روسنفت الروسية عقد تطوير منشآت لتخزين النفط"، موقع جريدة العربي الجديد الإلكتروني، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٩
www.alaraby.co.uk
١٢– "١٦٤ مليار دولار احتياطي الغاز في لبنان"، موقع جريدة الأخبار، ١ آب ٢٠١٧
www.al-akhbar.com

التقارير:

زبيب (هدى)، «اكتشاف الغاز سيغير مسار لبنان من بلد مديون إلى بلد نفطي»، الوكالة الوطنية للإعلام، ١٦ تشرين الأول ٢٠١٨
http://nna-leb.gov.lb/ar/show-report/14/nna-leb.gov.lb/ar

المراجع الأجنبية:

1- f. William Engdahl, “Will Lebanon be the next energy war?”, 14 february 2018
www.williamenngdahl.com

Documents and reports:

1- “Egypt Power Report 2020”, fitch solutions, 2020
www.fitchsolutions.com
2- Renewable power generation costs in 2019, IRENA, June 2020
International Renewable Energy Agency website
www.irena.org

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمّين من الأبحاث المنشورة، تعمل مجلة "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

تأثير هجرة اليد العاملة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية

تانيا نعمة ٣١

مدى التزام الشباب بالسياسة

أ.د. أمين لبوس ٣٢

تأثير هجرة اليد العاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية

تانيا نعمة *

خلقت العولمة ذات الجذور العميقة مع ما يتبعها من سياسات التحرير الاقتصادية زيادة هائلة في تنقّل اليد العاملة عبر الحدود، بما يشبه الحرية غير المحدودة للتحويلات الرأسمالية ونقل التكنولوجيا عبر مختلف القارات. تميل العولمة إلى إضعاف سيادة الدولة القومية واستقلالها عن طريق السيطرة على تدفّق رأس المال. لهذا الغرض أصبحت الهجرة الدولية حاجة مشتركة لجميع الأطراف المعنية وبالتالي فهي جزء لا يتجزأ من العولمة. سهّلت العولمة عملية الهجرة بشكلٍ كبير من خلال تحسين الاتصالات ونشر المعلومات عبر وسائل الإعلام وتحسين وسائل النقل بالإضافة إلى الإغراءات المالية. إن زيادة التدفقات التجارية والاستثمارية في العديد من البلدان هي التي سهلت الاهتمام بالهجرة والوعي لها.

أدت العولمة إلى زيادة التفاوتات الاقتصادية بين البلدان. لن يكون تدفّق السلع ورؤوس الأموال بين البلدان الغنية والفقيرة كبيرًا بما يكفي لتعويض الحاجة إلى العمل في البلدان الأكثر فقرًا. من المرجح أن يؤدي الخلل الاجتماعي الناجم عن إعادة الهيكلة الاقتصادية في مجتمع نامٍ معين إلى تشجيع المزيد من الناس على هجرة مجتمعاتهم والبحث عن عمل في مجتمعات أكثر ازدهارًا.

ومع ذلك، تؤدي الهجرة إلى تقويض القيم القديمة وبخاصةٍ الأدوار المناسبة اجتماعيًا للجنسَين. يواجه الذكور في الدور الأبوي تحديات بسبب الظروف الاقتصادية المتدهورة التي أبقت الرجال عاطلين عن العمل وبالتالي غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم التقليدية القائمة على كونهم المعيلين الرئيسيين لأسرهم. وقبلت فكرة مشاركة المرأة في هجرة اليد العاملة. في بعض الحالات، مثل النزوح من المناطق الريفية، تكون المرأة هي العضو الوحيد المهاجر في الأسرة.

مدى التزام الشباب بالسياسة

أ.د. أمين لبوس

يُنظر إلى السياسة عادة على أنها مساحة مخصصة للأشخاص المتمرسين في العمل السياسي ومن أعمار معينة، بينما الشباب مهمشين بسبب صغر سنهم ومحدودية إمكاناتهم وافتقارهم إلى الخبرة.

قال أليكسيس دي توكفيل: "في الديموقراطيات، كل جيل هو شعب جديد". إن إشراك الشباب في الحياة السياسية تحدٍ كبير للسياسيين ويتطلب تغييرًا جذريًا في تقنيات التواصل معهم. في كل انتخابات تشريعية أو بلدية، نواجه النتائج والأسئلة نفسها: مشاركة قليلة من الشباب الذين يعتبرون أن التصويت حق، وكل شخص حر في ممارسته أو لا. ولكن إذا نظرنا عن كثب، فإن الواقع هو أكثر تعقيدًا. على عكس ما نسمعه كثيرًا، فإن الشباب مسيّسون ويهتمون بالشؤون العامة ويدافعون عن حقوقهم. فهم يعبّرون عن آرائهم من خلال التظاهرات والاعتصامات واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي والنشاطات الأخرى، ولهم مواقف مؤثرة في الانتخابات حتى عندما يقاطعونها، وأكثرهم غير منظمين وغير منتسبين لأحزابٍ سياسة.

الشباب اليوم هم أكثر انتقادًا واحتجاجًا، منخرطون في زمن التغيير وليس لديهم تطلعات كبار السن وأنماطهم. لديهم ثقافتهم السياسية الخاصة ونادرًا ما يقتنعون بأيديولوجيات الأحزاب السياسية وخطاباتهم.

العالم يتغير بسرعةٍ كبيرة ويساعد الجيل الجديد في تشكيل مجتمع الغد. لكن هل نعرف حقًا من هم الأفراد الذين يشكلون هذا الجيل؟ ما هي نظرتهم إلى العالم والسياسة والمجتمع؟ كيف يعيش هؤلاء الأفراد وكيف يتصرفون ويتفاعلون مع الصعوبات الاجتماعية أو السياسية المعاصرة؟ هل هم غير مسيّسين أم يمارسون مفهومًا جديدًا للمواطنة؟ هل هم محبطون من السياسة أو غير مهتمين بالشأن العام حقًا، وكيف تواجه السلطات نشاط الشباب من خلال المؤسسات السياسية الرسمية؟